الفصلِ الخامسِ

الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضايا الحلِ النهائي

الفصل الخامس

الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضايا الحل النهائي

تمهيد

تعتبر قضايا الحل النهائي إفرازات التأجيل المستمر في كل مرحلة من مراحل المفاوضات السابقة على مدار 26 عاما من التفاوض مع الجانب الاسرائيلي والتي في كل مرة من هذه المراحل يتم تأجيل البت في خمس قضايا: وهي الحدود والأمن واللاجئين والاستيطان والقدس والمياه ، حيث سنجمل في هذا الفصل التطورات التي لحقت بهذه القضايا وبإيجاز لا يخل بمضمون مواقف الطرفين المتصارعين .

أسس الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي تجاه المفاوضات

أسس الموقف الفلسطيني تجاه المفاوضات

يتركز الموقف الفلسطيني تجاه مفاوضات الحل النهائي على عدة أسس سنذكرها: [1]

1- تنفيذ قراري مجلس الأن 242، 338 والتي تعتبرها م.ت.ف غير قابلة لأي مساومة.
2- تنفيذ مفاوضات الحل النهائي سوف يتزامن مع تنفيذ بقية استحقاقات المرحلة الانتقالية التي تم التوقيع عليها في شرم الشيخ مضيفاً لها ورقة الضمانات الأمريكية.

كما كان هناك موقف فلسطيني واضح مرتبط بأهداف وطنية يسعون لتحقيقها وهي كالآتي:[2]

1- إنهاء كافة أشكال الاستيطان المقامة على الأراضي الفلسطينية وانهاء الاحتلال الاسرائيلي.

---

(1) عبد الرحيم، الطيب، كلمة أمين الرئاسة نيابة عن الرئيس عرفات، مؤتمر الخبراء لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، رام الله، 16- 18 سبتمبر 1999م، ص 13- 14.

(2) سويشر، كلايتون، حقيقة كامبد ديفيد، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006م، ص 225.

2- إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والاستقلال.
3- التركيز على أن فلسطين جزء من الكيان العربي لا يمكن تركه.
4- التأكيد على أهمية القدس وأنها هي العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية.
5- تحقيق حق العودة للفلسطينيين مع التعويض.
6- العمل على التنمية الاقتصادية والرخاء الاقتصادي.

وتبرز عدة نقاط توضح توجهات الفلسطينيين بشأن المفاوضات، هي:[1]

1- التأكيد على قرار 242 واعتباره مبدأ للتفاوض، مع عدم اعتباره سقفاً سياسياً لآمال الفلسطينيين.
2- عدم اعتبار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة الدولة وعاصمتها القدس عنصر تفاوضي ولكن يجب اعتباره قراراً واجب التنفيذ.
3- وقف الاستيطان كاملاً في حال تم التوصل إلى الاستمرار في المفاوضات.
4- اعتبار القدس جزء من أراضي 67 حتى لا تدخل مجالاً آخر لعملية التفاوض.

أسس الموقف الاسرائيلي تجاه المفاوضات

أما الموقف الاسرائيلي الذي يعتبر موحداً في موقفه تجاه القضايا التي يتم التفاوض عليها، ويتلخص في:[2]

1- عملية فصل واضحة وكاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
2- لا عودة لحدود 67.
3- قضية اللاجئين غير مطروحة على طاولة التفاوض، وبالتالي لا عودة للاجئين.
4- عدم تفكيك المستوطنات والسعي لضمها للسيادة الإسرائيلية.
5- لا وجود لأي جيش أجنبي وخصوصا الأردني على غربي النهر، أي هناك سيطرة كاملة لإسرائيل على حدود هذه المنطقة.

---

(1)عبد ربه، ياسر، كلمة وزير الثقافة والإعلام، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، رام الله، 16 -18 سبتمبر 1999م، ص 34.

(2) خطاب باراك، إيان فوزه بالإنتخابات (BBC) 18 آيار (مايو) 1999م.
(http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/monitoring/346507.stm, 28.04.2015)

6- يعتبرون القدس محتلة حتى عام 1967م، ويجب الاحتفاظ بها لانها الرابط الروحي والديني لهم، وستبقى دائماً قلب الشعب اليهودي.

ومن هنا يتضح أن الموقف الإسرائيلي مليئ باللاءات التي تفصح عن عدم وغياب نية التوصل لأي اتفاق ولو مؤقت مع الفلسطينيين ، وأنهم يضعون كافة العراقيل بهدف التأجيل وعدم التوصل لأي اتفاق يذكر، بل وتسعى إسرائيل لفرض حلول جديدة خلافا لإتفاق أوسلو ، وهذا واضح من خلال مراكز الدراسات الإسرائيلية وأشهرها مؤتمر هرتسليا التي تعرض " الحل الإقليمي ".

الموقف الفلسطيني من قضايا الحل النهائي

أولاً: الحدود:

إن الموقف الفلسطيني من قضية الحدود يتمثل في أن حدود الدولة الفلسطينية هي المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، والمتمثلة في القدس الشرقية وحدود الضفة الغربية وقطاع غزة كما كانت عليه عشية احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، يوجد اجماع فلسطيني وطني مركزي حول حدود الدولة على أن الحدود تكون واضحة وذات سيادة اقليمية وأن تكون تلك الحدود لا تقل عن الحدود الفعلية الحالية للضفة وقطاع غزة، وهنا ينقسم الحدود إلى ثلاث نقاط.[1]

- حدود أرضية (برية): تتضمن السيطرة على كافة المعابر والجسور وأن يكون هناك ممر أرضي يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- الحدود الاقليمية والدولية في البحر المتوسط والبحر الميت، والسيطرة على الموانئ البحرية.
- المجال الجوي و المطارات.

وبالتالي يتوجب على اسرائيل الانسحاب من كل الأراضي التي قامت باحتلالها عام 1967م بما فيها القدس الشرقية وليس القدس الكبرى التي يدعى تسميتها الإسرائيليون، والضفة الغربية بما فيها غور الأردن وقطاع غزة.[2] و

---

(1) الشقاقي، خليل، الحدود والترتيبات الأمنية، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الحل الدائم، أوراق ومداولات، رام الله، 16 -18 سبتمبر 1999م، ص81.

(2) أبو بكر، توفيق، بعد ثلاث سنوات على أوسلو، محمود عباس (أبو مازن يتذكر، ويتحدث عن الوضع الراهن)، ط1، شركة مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، رام الله، 1996م، ص19.

هناك نقاط أساسية يأخذها الموقف الفلسطيني بعين الاعتبار في موضوع الحدود: (1)

1- أن يكون أساس الحل وفقا لقراري الامم المتحدة 181، 242.
2- أي تعديلات حدودية يجب أن تكون متبادلة وطفيفة.
3- ضمان بقاء الحدود الفلسطينية ملاصقة بالكامل مع دول الجوار "الدول العربية".
4- ضمان السيطرة الفلسطينية الكاملة على المعابر.
5- انشاء معبر بري يربط بين غزة والضفة الغربية.

ثانياً: الاستيطان:

شهدت الأراضي الفلسطينية منذ عام 1997م هجمة توسعية استيطانية، فنهبت الثروات وقطعت أوصال المدن وفسخت النسيج الاجتماعي بسبب هذا التوسع، لفرض الأمر الواقع على أي مطلب للشعب الفلسطيني قبل الدخول في مفاوضات الحل النهائي.

بدأت اسرائيل الاستيطان منذ أواخر عام 1967 ، فسيطرت على مساحات واسعة من الأراضي ثم ضمت اسرائيل حوالي 40 ألف دونم في عام 1999، وبهذا يصل عدد ماصادرته القوات الاسرائيلية منذ اتفاقية اوسلو 1993الى حوالي 400الف دونم، ويهدف المحافظة على أمن المستوطنات القائمة فقامت اسرائيل بالتخطيط لإنشاء طرق التفافية بهدف ربط المستوطنات ببعض بالعمق الاسرائيلي داخل إسرائيل وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها، كما استمرت في اقتلاع آلاف المناطق المزروعة والمشجرة وهذا يعد مخالفاً لما ورد في الاتفاق الانتقالي وفق المادة (4).[2]

التي تنص على: "يعتبر الطرفان منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب الحفاظ على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية"، ومن هنا جاء الموقف الفلسطيني رافضاً لأي شكل من أشكال الاستيطان على الأرض الفلسطينية وأن الاستيطان مخالف لكافة الأعراف والمواثيق الدولية.

---

(1) الشقاقي، خليل، الحدود والترتيبات الأمنية، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الحل الدائم، مرجع سابق، ص88.

(2) العبادسة، جميل، الخروقات الاسرائيلية لاتفاقات السلام الفلسطينية – الاسرائيلية، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة إصدارات البنك الوطني للاستعلامات، ط1، فلسطين، شباط، 2001، ص 51 -52.

ثالثاً: اللاجئون :

إن الموقف الفلسطيني يربط حل قضية اللاجئين بالقرار 194 والذي دعى إلى حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها، مع التعويض عن الخسائر المادية والمعنوية الناجمة عن طردهم ونزوحهم. ومن هنا يجب النظر إلى قضية اللاجئين في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وفقاً للقرارات التالية: (1)

1- اتفاقية أوسلو منذ بدايتها تستند إلى قرار مجلس الأمن رقم 242، 338 فيما يتعلق بالنازحين.
2- أن قرار 194 الذي اتخذ لحل قضية اللاجئين عام 1948، وقراري 242، 338 اللذين يتعلقان بحربي 1967 و 1973م وبنازحي حرب 1967م ولا زالت سارية المفعول ولم يصدر عن المؤسسة الدولية ما يناقضها .

رابعاً: القدس:

تعتبر من القضايا التي تتشدد (إسرائيل) في الحديث والتفاوض عنها، و رفضت إسرائيل مشاركة أي ممثلين عن القدس في الوفد الرسمي الأردني وفق المداولات التي سبقت مؤتمر مدريد وتمت الاستجابة لهذا الشرط بل اعترضت على تمثيل القدس حتى في الوفد الاستشاري الفلسطيني الذي سيرافق الوفد الرسمي، حيث طالبت بمنع ذلك الوفد من الاشتراك بمؤتمر مدريد و المفاوضات، ولكن الولايات المتحدة لم تقبل بهذا الشرط بشأن الوفد الاستشاري، وتم توجيه دعوة رسمية ومباشرة للحضور.

عملت اسرائيل في المادة السادسة من الملحق الثاني لاتفاقية طابا أو ما تعرف بأسلو 2، الموقعة في أيلول 1995م، على عدم إعطاء الفلسطينيين أي حق في القدس، عدم الانسحاب من المناطق والقرى المتاخمة لها.(2) إن أي حل أحادي

---

(1) زريق، إلياء، اللاجئون، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات 16 -18 سبتمبر 1999، رام الله، ص209 -210.

شقير، رزق، القدس الوضع القانوني والتسوية الدائمة، ط1، مؤسسة الحق، رام الله، 1996م، ص25 (2) .

للقدس من الجهة الإسرائيلية لن يكون ناجحاً وعلى الفلسطينيين أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه الأمور:[1]

1- الاتفاقات الدولية بشأن القدس منها جنيف الرابعة 1949م، واتفاقية لاهاي 1907 يجب أن تطبق على القدس باعتبارها عربية محتلة.
2- مقاومة سياسة الحصار والعزل وفضح ومكافحة سياسة التطهير العرقي العنصري الإسرائيلي.
3- تصميم استراتيجية واضحة وفعالة لدعم وتطوير الحياة المدنية الفلسطينية.

وبمعنى أكثر دقة، فإن الموقف الفلسطيني من قضية القدس يتمثل في اعتبارها جزءاً من الأراضي المحتلة عام 1967م، وليس لإسرائيل حق على أي جزء من شرق القدس "القدس الشرقية"، ويستند الموقف الفلسطيني على القرار الدولي 242 الذي دعى إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967م. [2]

---

(1) عريقات صائب، وآخرون، اتفاقية أوسلو، النتائج والتطورات، وقائع المؤتمر الخاص المنعقد في بيت لحم 18 -19 أيار، ط1، مطبعة رام الله الحديثة، رام الله، 1997، ص 67 -68.

(2) دائرة شؤون المفاوضات، الموقف الفلسطيني من قضية القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، 2014م.

(http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=36, 28.04.2015)

خامسا: المياه:

الموقف الفلسطيني بشأن المياه واضح وثابت وفق مبادئ القانون الدولي:[1]

1- جميع الأحواض المائية الواقعة داخل حدود الأراضي التي احتلت عام 1967م أحواض فلسطينية.
2- الحقوق المائية الفلسطينية مرتبطة بمسألة الحدود والأرض واللاجئين والتعويض عن الحرمان من التنمية.
3- على الجانب الفلسطيني الالتزام بعدم الإضرار بدول الجوار.
4- الرفض التام لجميع أشكال وطرق الحلول البديلة عن مبدأ السيادة والحقوق.
5- أي نشاط نشأ عن آثار الاحتلال لاغي مثل امتيازات شركة ميكوروت والمستوطنات وغيرها.

الموقف الاسرائيلي من قضايا الحل النهائي

أولاً: الحدود

يتضح الموقف الإسرائيلي من قضية الحدود كأحد قضايا الحل النهائي من خلال عدة منطلقات هي:[2]

1- يستند الجانب الإسرائيلي في موقفه تجاه الحدود بحذف أل التعريف من مفهوم (الأراضي) لتصبح (أراض) وذلك وفقاً للنص الإنجليزي للقرار 242م، (أي الانسحاب من جزء من الأراض وليس كلها).
2- يدعي الجانب الإسرائيلي في موقفه أن حدود 1967 هي حدود غير آمنة وبالتالي ليست لها أي قيمة كالحدود الدولية ، ويلاحظ هنا أن البيان الثلاثي 1951 أقر بها وفقاً لمطلب اسرائيل.
3- الحدود الدائمة في نظر الموقف الإسرائيلي هي راعية لحماية المصالح الإسرائيلي في الأمن والمياة وحقوق مواطنيها في الضفة وقطاع غزة.

---

(1) التميمي، عبد الرحمن، المياه في المفاوضات النهائية، مؤتمر الخبراء الفلسطينيين لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، 16 -18 سبتمبر 1999م، رام الله، 2000، ص 185.

(2) الشقاقي، خليل، الحدود والترتيبات الأمنية، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الحل الدائم، مرجع سابق، ص90.

ثانياً: الاستيطان

كان الموقف الإسرائيلي واضحاً وجلياً تجاه الاستيطان وخصوصاً في ولاية حزب العمل 1967-1977، فمنذ أن صعد الليكود الى زمام السلطة في 1977م، فكر في مستقبل المناطق المحتلة من خلال مفهوم "أرض اسرائيل الكاملة"، لذلك كانت كل خططه لترسيخ هذه المفهوم ولمحو ما يسمى "بالخط الأخضر"، ولتصبح العودة لتلك الوقائع مستحيلة.[1] وهناك ثوابت لليكود بشأن الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة:[2]

1- توسيع الاستيطان في كافة (أرض اسرائيل) حق لليهود.
2- العمل على توسيع المستوطنات ودمجها وتحويل كل كتلة واحدة أو مدينة استيطانية واحدة.

ثالثاً: اللاجئين

كان لموضوع اللاجئين تعقيدات كبيرة في محادثات الوضع النهائي وذلك لرغبة الطرف الإسرائيلي في إغلاق هذا الملف نهائياً وكالعادة كانت هناك خطوط عريضة لهم تبدأ باللاءات:[3]

1- اسرائيل لا تتحمل أي مسئولية أخلاقية تجاه اللاجئين وقضيتهم.
2- إلغاء قرار الجمعية العامة رقم (194) وإلغاء الوكالة وعودة اللاجئين إلى بيوتهم لا تتمثل إلا بشكل رمزي.
3- لن تتحمل إسرائيل أي تعويض مادي إزاء خسائر اللاجئين لمدة نصف قرن.

فاسرائيل متحمسة لعملية توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم فهي تسعى لطمس هوية اللاجئين من خلال طمس حملة تعريف الرأي العام بقضية اللاجئين، وأيضاً عدم الاعتراف بحق العودة للاجئين فهو مبني على أسس واعتبارات أيدولوجية في الفكر الصهيوني.

---

(1) هيكل، محمد حسنين، حديث المبادرة، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1998، ص 214.

(2) عطوي، محمد، السلام الضائع: نتنياهو يحرق واشنطن، دار العرق العربي، بيروت، 1998م، ص 54 -55.

(3) زريق، إلياء، اللاجئون، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، مرجع سابق، ص223-224.

رابعاً: القدس

تشكل قضية القدس حجر العقبة الرئيسية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، كان المبدأ الأساسي لاسرائيل هو توسيع دائرة القدس لمنح الفلسطينيين قدساً بديلة، وكان أقصى ما طرح حول الموقف الإسرائيلي من قضية القدس قد ظهر في مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام 2000م، فكان موضوع السيادة على القدس الشرقية والوضع النهائي للمسجد الأقصى بالذات هم النقطتان الأكثر حساسية، إذ أصر الصهاينة على القدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، وعلى نوع من السيادة على حرم المسجد الأقصى الذي يسمّونه جبل (المعبد)هيكل سليمان، وأن تكون سيادة يهودية على الأرض تحت المسجد الأقصى، أو بالاشتراك مع المسلمين بجزء من حرمه، أو حتى ببناء المعبد اليهودي على أعمدة عالية فوقه.[1] وبناءاً على هذه الرؤية سعت إسرائيل إلى اتباع سياسة فرض الأمر الواقع في مدينة القدس لتعقيد المفاوضات فيها، من خلال عدة إجراءات هي:[2]

1- مصادرة الأراضي من القرى المحيطة بمدينة القدس لتوسيع العملية الاستيطانية فيها.
2- العمل على عزل مدينة القدس عن أي ارتباط جغرافي مع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
3- استباحة الحرم القدسي من خلال التعدي على الممتلكات الدينية الإسلامية والمسيحية والثقافية.
4- العمل على تهويد القدس من خلال الحفريات في المدينة وخاصة تحت المسجد الأقصى.
5- فرض قيود على الحركة العمرانية في الأحياء العربية في القدس.
6- حرمان آلاف المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى للصلاة.
7- اغلاق عدد من المؤسسات التعليمية في القدس.

---

(1) Sufyan M. O. Abuzayda: Continuity and Change of the Israeli Policy Over Jerusalem Before and After the Establishment of the Israeli State, To the University of Exeter as a thesis for degree of Doctor of philosophy in politics In the faculty of Historical, political & Administration and Sociological Studies, 2005. P.231-237.

(2) العبادسة، جميل، الخروقات الاسرائيلية لاتفاقات السلام الفلسطينية – الاسرائيلية، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة إصدارات البنك الوطني للاستعلامات، ط1، فلسطين، شباط، 2001، ص 7 -8.

8- أكدوا مراراً وتكراراً على أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل.
9- العمل على هدم مئات المنازل في مدينة القدس بحجة أسباب أمنية.
10- سحب هويات الكثير من المقدسيين ومنعهم من الوصول إلى منازلهم في القدس وذلك حتى يتم تفريغ القدس من سكانها الأصليين العرب والعمل على تغيير معالم القدس وأحيائها.

إن المتتبع للمراحل التاريخية السابقة يستنتج أن إسرائيل سعت دوماً إلى تأجيل طرح قضية القدس لأجل غير مسمى أو محدد، وذلك لحساسية القدس وأهميتها، حتى في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأن وضعها ضمن قضايا الحل النهائي لكسب المزيد من الطرق أو الفرص لتمرير عملية التسوية ضمن المسارات المرسومة من قبل الساسة الإسرائيليين، وإعطائهم فرصة لعمليات التسويف في الحقائق المختصة بالقدس خصوصاً في الواقع الديموغرافي والثقافي والجغرافي، وهو ما تمارسه الحكومات اليمينية بأوسع صوره خصوصاً فيما يتعلق بالاستيطان في القدس وتوسيع حدودها.[1]

إن مشاريع التسوية الإسرائيلية تذهب إلى الدور الوظيفي للفلسطينيين في القدس، فهي تحاول من خلال مشاريعها إن تجنب المطالب السيادية الفلسطينية، وترفض إعطاء الفلسطينيون في القدس الشرقية حكماً ذاتياً إدارياً (بلدياً وظيفياً)، يمكنهم من تسيير شؤونهم اليومية في ظل الحفاظ على وحدة المدينة تحت السيادة الإسرائيلية، ويحكم هذا التوجه تيارات إسرائيليان متمايزان هما:[2]

الأول: يتعاطى مع الصراع على أساس عرقي داخلي بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، مجرداً من أية أبعاد سياسية أو وطنية، ويعتقد أنه لا حاجة للتفاوض حول مسألة الوحدة الجغرافية للمدينة أو السيادة عليها، إذ يمكن تسوية الصراع من خلال السماح للأقلية العربية بإدارة شؤونها المحلية بنفسها في ظل القيم والثقافة والمعتقدات وشعائر العبادة الخاصة بها.

والآخر: يعترف بالبعد السياسي للصراع على القدس، لكنه يعتبر أن الصراع نفسه غير قابل للتسوية، لذلك يدعو إلى إدارة الصراع، وبالتالي اللجوء إلى اعتماد المشهد الوظيفي كتسوية مؤقتة، ومن ثم فرضها كوضع دائم.

---

(1) راني الآغا: التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس 2000 – 2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، 2013م، ص139.

(2) المدلل، وليد، إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، يونيو 2008م، ص392-393.

خامساً: المياه

انطلق جدول الأعمال بشأن مفاوضات الحل النهائي ومنها المياه والتي طرحت للمناقشة على أساسين (حقوق المياه - الولاية المشتركة) الأهمية لتلك القضيتين اختلف من المنظور الفلسطيني عن المنظور الإسرائيلي، الجانب الفلسطيني كان يرى بأن الحق الفلسطيني في المياه مطلباً رئيسياً في المفاوضات، بينما الجانب الإسرائيلي كانت الأولوية له للإدارة المشتركة بشأن خزان الجبل لدى الإسرائيليين ووادي غزة وحوض نهر الأردن لدى الفلسطينيين. فعندما يتم تحديد قضية المياه كقضية من قضايا الحل النهائي ورفعها لجدول الأعمال وإلى درجة السياسات العليا بدلا من الدنيا فهذا يعني أهمية هذه القضية ولكن تأثير هذا الوضع سيؤثر على باقي القضايا الأخرى التي ستتأثر بالسلب لأنها ربما تأخذ من درجة الأهمية المعطاة لها.[1]

ويتمثل الموقف الإسرائيلي تجاه قضية المياه في عدة نقاط ذكرت في ملف المياه في المفاوضات النهائية:[2]

1- تنظر إسرائيل إلى دول الجوار كلبنان ومصر بأنها غنية بالمياه على عكس فلسطين، إسرائيل – الأردن فهي فقيرة.
2- على الفلسطينيين أن يلجأوا إلى تحلية المياه وأن يعملوا على اعادة استخدام مياه المجاري المعالجة ليحلوا أزمتهم بالمياه.
3- تتلخص المشكلة المائية في نفاذ المخزون الأساسي للمياه أي هناك ندرة للمياه ويجب البحث عن مصادر مياه إضافية.
4- لا يمكن التوصل إلى سلام وتسوية دائمة بدون التوصل لحل لقضية المياه.
5- السيطرة على متدفقات مياه نهر اليرموك ومنع من كل من الأردن وسوريا من بناء سد للتخزين في أعلى النهر داخل الحدود الأردنية.

وقد حددت إسرائيل قضايا المياه التي يجب التفاوض عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين في النقاط التالية: [1]

---

(1) الموسي، شريف، المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997م، ص 90 - 92.

(2) التميمي، عبد الرحمن، المياه في المفاوضات النهائية، مؤتمر الخبراء الفلسطينيين لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، 16 -18 سبتمبر 1999م، رام الله، 2000، ص 185.

1- نهر الأردن: يبلغ تصريفه 1454 مليون متر مكعب، عندما كانت الضفة جزءاً من المملكة خصص لها 50 % من مياه حوض نهر الأردن و39% لإسرائيل، و 5% لسوريا، و2% للبنان حسب خطة جونستون المعدلة عام 1953 – 1955م.
2- بحيرة طبرية: بلغت سعة البحيرة 4300 مليون متر مكعب تستغلها إسرائيل استغلالاً كاملاً وتضخ منها، مقداره 320 مليون متر مكعب مانعة جريانه عبر نهر الأردن، لري الأراضي الفلسطينية على ضفة النهر الغربية.
3- نهر اليرموك.
4- بانياس.
5- السدود والمحطات الهيدوركهربائية في وادي الأردن.
6- المطالبة بأثمان المياه التي استغلتها الدولة العبرية ما قبل الاحتلال وبعده.
7- المياه الجوفية بفلسطين 1948م.

---

(1) شديد، عمر، المياه والأمن الفلسطيني، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 1999، ص310.

الخلاصة :

الموقف الفلسطيني من مفاوضات قضايا الحل النهائي جاء واضحاً وثابتاً ، أما الموقف الإسرائيلي يشوبه الغموض والرفض وكذلك تغيره السريع وفقاً للحكومات والأحزاب التي تحكم اسرائيل والتي أجمعت على رفض التوصل لإتفاق يضمن للطرفين الحد الأدنى من الحقوق.

ومن خلال عرض الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي من مفاوضات الحل النهائي بكافة ملفاتها المذكورة، توصلت الباحثة الى أن المفاوض الفلسطيني يبذل جهده لنفاذ مفعول قوة القانون الدولي والشرعة الدولية، أما خصمه الإسرائيلي فيسعى بجهود حثيثة لسريان مفعول قانون القوة.

أن المعضلة التي تواجه المفاوض الفلسطيني ليست ناجمة فقط عن ضعف الخبرة والقدرة في فن إدارة المفاوضات ، ولكن الأساس يكمن في السقف التفاوضي المؤسس على اتفاقيات المرحلة الانتقالية ، وهذه تقوم من وجهة النظر الاسرائيلية على أن القدس الشرقية والضفة الفلسطينية وقطاع غزة أراضٍ متنازع عليها وليس أراض محتلة من قبل اسرائيل.

تعتقد الباحثة أن الانتتاق من المأزق الفلسطيني من زاوية القانون الدولي العام أصبحت ممكنة وذلك على أثر نيل فلسطين مكانة الدولة المراقبة في الأمم المتحدة ، وهذا يعني أن هناك انعطافة ودبلوماسية وقانونية ، بالإمكان تثميرها سياسياً باتجاه توسيع دوائر الإعتراف بدولة فلسطين وبالتالي منح أراضيها مركز الأراضي المحتلة زانهاء صفقة الأراضي المتنازع عليها التي تتمسك بها اسرائيل منذ عام 1967 وكذا بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وملاحقها المعروفة.

في دراستنا للفصول السابقة وعرضنا لقضايا الحل النهائي والمواقف الفلسطينية والإسرائيلية تجاه تلك القضايا ، وبعد عرضنا لمشكلة اللاجئين وكيفية تطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة، نستطيع الآن دراسة آراء واتجاهات هؤلاء اللاجئين حول قضايا الحل النهائي من خلال دراسة ميدانية على لاجئي محافظة رفح .